الأنباء
الجمعة 22 نوفمبر 2013

الجبري يقترح منح الجنسية للمولود من أم كويتية بالتأسيس بناء على طلبها

قدم النائب محمد الجبري اقتراحا بقانون في شأن تعديل المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية جاء كالتالي:

مادة أولى: تضاف مادة جديدة برقم 5 مكررا تكون على الوجه التالي: تمنح الجنسية الكويتية للمولود من ام كويتية بالتأسيس بناء على طلبها على ان يكون محافظا على الاقامة في الكويت حتى بلوغه سن الرشد، ويعامل المولود معاملة القصر الذي تتوافر فيه هذه الشروط معاملة الكويتيين لحين بلوغهم سن الرشد.

ويشترط للحصول على الجنسية طبقا لاحكام هذه المادة ان تتوافر في طالب الجنسية الشروط المنصوص عليها في البنود 2 ـ 3 ـ 5 من المادة الرابعة.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون في شأن تعديل المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية كالتالي: جاء هذا التعديل ليكون منح المولود من ام كويتية بالتأسيس بقوة القانون اذا تقدمت بطلب ذلك وانطبقت عليه الشروط الواردة بالقانون، وذلك لما لوحظ من تأخير كبير في منح ا لجنسية الكويتية لهذه الشريحة رغم انطباق جميع ا لشروط عليهم، حتى ان بعضهم قد بلغ من العمر عتيا وهو يعيش في الكويت وبين اخواله الكويتيين ولا يعرف غير الكويت موطنا، بل ان المفارقة ان هناك ابناء من ام واحدة واب واحد منح بعضهم الجنسية الكويتية والبعض الآخر لايزال ينتظر رغم انطباق كل الشروط عليهم، ولا شك ان هذا التأخير له اسقاطاته وتأثيره الاجتماعي والنفسي السيئ على الابناء، كما انه يؤخر اندماجهم في المجتمع ويشعرهم بالغربة في وطنهم وبين اهلهم اضافة الى ان بعضهم يحمل الشهادات العالية والتخصصات النادرة وهو عاطل عن العمل بسبب هذا التأخير مما يفقد الوطن الوطن الاستفادة من امكانياتهم ويفقدهم الفرصة في الحصول على الوظيفة المناسبة كأقرانهم الكويتيين.

لذلك، جاء هذا التعديل ليجعل تجنيس ابناء الكويتية بالتأسيس متى انطبقت عليهم كل الشروط وتقدمت والدتهم بطلب تجنيسهم ان يتم ذلك بقوة القانون دون اي تأخير.

محمد الجبري

التميمي يطالب الحكومة بمساعدة من تضررت ممتلكاتهم جراء الأمطار

طالب النائب عبدالله التميمي الحكومة بمساعدة من تعرضت منازلهم لإضرار جسيمة، جراء الأمطار التي شهدتها البلاد خلال الأيام الفائتة وتعويض خسائرهم.

وقال رغم أن وزارة الاشغال أعلنت استعدادها لهطول الأمطار وقدرة شبكاتها على استيعاب الكميات المتوقعة، حال تلقيها تحذيرات الأرصاد الجوية، إلا أن هذه الاستعدادات تلاشت بعد ساعات من نزول المطر بسبب كثافة الأمطار وتعرضت ممتلكات بعض المواطنين لأضرار فادحة.

وأضاف التميمي: على الحكومة أن تنظر لمنازل المواطنين التي أتلفت محتوياتها وشاهدنا كيف أصبحت بعض السراديب بحيرات عائمة تحت تلك المنازل، مذكرا بأن البلاد مرت في تاريخها بعدد من الحالات المشابهة، ووجدوا حينها العون والمساعدة سواء من الحكومة أو من أصحاب الاموال وما أمطار سنة الهدامة الا دليل واضح سجله التاريخ على تلاحم أهل الكويت في تلك الأوضاع.

وختم أننا لا نطالب بمساعدة من تضررت ممتلكاتهم بشكل عادي لكننا نطالب بالنظر لمن باتت منازلهم تسبح فوق بحيرات وفقدوا على أثرها أثاث بيوتهم في أم الهيمان وغيرها من المناطق، كما أن هناك فئة مازالت منازلهم قيد الإنشاء وفقدوا حتى الاسمنت الذي كان مجهزا لاستخدامه في بناء تلك المنازل.

عبدالله التميمي

سأل عن إجراءات الوزارة لتفادي الأمر مستقبلاً

مطيع: ما أسباب انقطاع التيار الكهربائي عن مطار الكويت؟

وجه النائب د.احمد مطيع سؤالا الى وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء م.عبدالعزيز الابراهيم قال في مقدمته: في شهر يوليو الماضي حينما شهدت عدة مناطق في البلاد انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي استغرق بعضها ساعات، مما احدث تذمرا واسعا بين المواطنين في ظل ارتفاع درجات الحرارة، اذ بوزير الكهرباء والماء ووزير الاشغال العامة يؤكد ان الانقطاعات الاخيرة للكهرباء التي شهدتها مناطق من الكويت سببها سرقات منظمة للكيبلات النحاسية من محطات التحويل الكهربائية وليس اعطالا فنية او نقصا في الطاقة الكهربائية، ثم طالعتنا عدد من الصحف الكويتية خلال شهر اكتوبر الماضي بتصريحات رنانة ووعود براقة صادرة من وكيل وزارة الكهرباء مفادها بأن الوزارة تتبنى خطة طموح للمحافظة على الطاقة، والحد من هدرها، والاستفادة من الطاقات المتجددة وخصوصا الطاقة الشمسية، وذكر ان ضمن هذه التوجهات هناك عدة مشاريع منها: تطوير مدونة حفظ الطاقة لتشمل اشتراطات اضافية مثل زيادة العزل الحراري للمباني ورفع كفاءة اجهزة التكييف واستخدام الاضاءة المتوافرة ومرشدات المياه، وكذلك تنفيذ مشاريع الطاقة الكهروشمسية، ومنها: محطة العبدلي بنظام B.O.T بطاقة 260 ميغاواط المتوقع تشغيلها عام 2018... إلخ. والواضح من كل هذه التصريحات المتفائلة لوزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء ووكيل وزارة الكهرباء انه لا توجد اعطال فنية او نقص في الطاقة وأن الوزارة تتبنى خططا مستقبلية لتطوير الشبكات والمحطات وتسعى دائما للأفضل ومواكبة التقدم العالمي والتطوير في مجال الكهرباء، انها لا تعدو ان تكون إلا حبرا على ورق، فحينما تبحث عنها على ارض الواقع لا تجد الا سرابا وأوضاعا متردية لخدمات وزارة الكهرباء وشكاوى متكررة من قطاع عريض من المواطنين ضدها، ولا ادل على ذلك الا ما فوجئنا به صباح الحادي عاشر من نوفمبر 2013، حيث انهالت سلسلة من الانقطاع للتيار الكهربائي على مناطق حيوية ورئيسة بالبلد، الامر الذي تسبب في الاحراج البالغ لموقف الكويت امام الدول التي بدأت وفودها تتوافد على مطار الكويت لحضور مؤتمر القمة العربي الأفريقي، زامن ذلك انقطاع التيار الكهربائي عن اجزاء عدة من مطار الكويت الدولي، اضافة الى تأثير انقطاع الكهرباء على صحة المواطنين وبالخصوص انقطاعه عن مستشفى الولادة، وعن الاشارات الضوئية مما ادى لتعطيل حركة المرور، وأيضا انقطاعه عن منشآت حيوية عديدة اخرى مثل مجمع المحاكم والادلة الجنائية ومبنى الشؤون الإدارية بوزارة الداخلية بالضجيج وغيرها من المنشآت الحكومية والأهلية.

وطالب مطيع إفادته بما يلي: الأسباب والمبررات التي ادت الى انقطاع التيار الكهربائي عن مطار الكويت والعديد من المنشآت الحيوية صباح 2013/11/11 يرجى موافاتنا بأسماء المناطق والمنشآت التي انقطع عنها التيار الكهربائي.

هل نتج عن انقطاع التيار الكهربائي اي اضرار او خسائر؟ ان كان الجواب بالايجاب يرجى موافاتنا بتلك الاضرار وأنواعها وخطة الوزارة في التعامل معها.

الاجراءات التي قامت بها وزارة الكهرباء والماء للتعامل مع تلك الازمة واعادة التيار الكهربائي لكل المناطق والمنشآت؟

خطة الوزارة للتصدي لحالات الطوارئ والتعامل معها حين الانقطاع المفاجئ للتيار الكهربائي عن اي منطقة من مناطق الكويت او اي منشأة من المنشآت الحيوية؟

هل قامت وزارة الكهرباء والماء باتخاذ اجراءات تحديد المسؤولية ومحاسبة المتسبب عن وقوع الانقطاع المتكرر للكهرباء؟ ان كان الجواب بنعم فما الجزاءات التي تم توقيعها على المتسبب؟ يرجى موافاتنا بالقرارات الصادرة في هذا الشأن.

ما هي رؤية وزارة الكهرباء والماء وخططها نحو اتخاذ الاجراءات لتلافي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والحفاظ على الطاقة وترشيد الاستهلاك وزيادة عدد محطات الانتاج؟ يرجى موافاتنا بكل المستندات ذات الصلة.

د. أحمد مطيع

العمر: تشكيل لجنة لدراسة ظاهرة المخدرات

جمال العمر

تقدم النائب جمال العمر باقتراح برغبة قال في مقدمته: من الأمور الخطيرة التي تعاني منها الآن مختلف الشعوب انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف أنواعها، وذلك على الرغم من التشريعات الجزائية التي تفرض عقوبات مغلظة على تعاطيها أو الاتجار فيها.

ومن هذه التشريعات في دولة الكويت القانون رقم 74 لسنة 1983 في شأن مكافحة المخدرات والمرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات العقلية. وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم 74 لسنة 1983 ان «مشكلة المخدرات قد أصبحت جذورها ضاربة في أعماق المجتمع الدولي في العصر الحاضر، وتفاقمت الى حد كبير، مما شغل ولاة الأمور لما تجره من تدهور في الصحة العامة والأخلاق وتعطيل القوى البشرية، بما يصيبها من الوهن والمرض، ودلت الاحصائيات على انتشارها في محيط الشباب مما ينذر بالخطر». كما جاء في المذكرة الايضاحية للمرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1987 انه قد «ظهرت في السنوات الاخيرة مشكلة تعاطي المواد المؤثرة عقليا ومستحضراتها في غير الأغراض الطبية وانتشارها بين فئات الشباب المختلفة الذي هو عدة الدولة وذخيرتها وطاقتها الانتاجية وحصنها الواقي».

لذلك كان من الضروري التفكير في الوسائل التي تكفل حماية شبابنا من الانزلاق نحو هذا المستنقع الخطير، لاسيما أبناؤنا وبناتنا في المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها وأنواعها، وهي مسؤولية تقع على جهات رسمية متعددة في مقدمتها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية.

وطالب في اقتراحه بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة التربية، وجامعة الكويت، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب، لدراسة هذه الظاهرة واقتراح الوسائل الكفيلة بتوعية الشباب بالآثار الخطيرة للمخدرات والمؤثرات العقلية على صحتهم ومستقبلهم، وتحذيرهم من المغريات التي يعرضها قرناء السوء، وتذكيرهم بالوازع الديني الذي يدين هذا السلوك الشائن وإيجاد خطة مشتركة بين الجهات المعنية لمحاربتها والحد منها.

الطاحوس للحجرف: ما أسباب عدم نقل كلية الدراسات التجارية لمقرها في العارضية؟

اسامة الطاحوس

وجه النائب اسامة الطاحوس سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم د.نايف الحجرف مطالبا بتزويده بالآتي:

مع وجود خلل في نظام «البانر»، ما أسباب استمرار استخدام هذا النظام؟ وهل تم علاج خلله؟ وأسباب عدم نقل كلية الدراسات التجارية الى المقر الجديد بمنطقة العارضة؟

وما أسباب إغلاق الشعب الدراسية المسجل بها أقل من 7 طلاب؟ وأسباب عدم مخاطبة الجهات المهنية لتخصيص ميزانية خاصة لمكافأة الطلبة بهدف صرف المكافأة في مواعيدها المحددة دون تأخير؟

وما أسباب عدم الالتزام بمواعيد صرف مكافآت التفوق في مواعيدها؟ وسأل عن أسباب عدم صرف إعانة شهرية للطلبة البدون لمساعدتهم على استكمال دراستهم؟ والأسباب والحجج التي يعتمد عليها الأساتذة في احتكار المواد وعدم تدريس هذه المواد من أساتذة آخرين؟ والمطالبة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإلغاء القرار 132 الذي يحرم طلبة المعاهد من استكمال دراستهم؟ وأسباب عدم زيادة أعداد الهيئة التدريسية لتمكين الكليات من فتح شعب دراسية جديدة أمام الطلبة؟ ولماذا لا يوجد تنسيق بين الجامعات لسد النقص في الشعب والأساتذة؟

الصانع: إزالة الأشجار الميتة وتشجير الحدائق

تقدم أمين سر مجلس الأمة النائب يعقوب الصانع باقتراح برغبة طالب فيه بالقيام بإزالة الأشجار الميتة والقيام بتشجير الحدائق والاهتمام بصيانة البنية التحتية لها وإزالة الملصقات غير الحضارية من على جدران المرافق العامة في الحديقة وكذلك عمل مظلات بالحدائق وعمل صيانة لأعمدة الإنارة وتوفير العاب للأطفال والشباب.

وقال في اقتراحه إن الحدائق العامة من العوامل التي تفيد المجتمع وان مثل هذه الحدائق ومع وضع بعض الألعاب المسلية للأطفال وملاعب كرة القدم والسلة والطائرة تفيد كثيرا لمرتادي الحديقة، سواء كانوا من فئة كبار السن أو الشباب أو الأطفال فتعود بالنفع على صحتهم.

وحيث يوجد حديقة عامة في كيفان ق3 خلف مسجد عثمان بن عفان شارع 32 يوجد بها أشجار ميتة تعرض المارة للخطر ولا يوجد بها البنية التحتية سليمة لمرتادي الحديقة من أطفال وشباب ورجال، اذ انه وبعد ازالة سور الحديقة اصبح مخالفا لقواعد الأمن والسلامة للمتبقي من آثار السور.

يعقوب الصانع

ملف وزير الأشغال أصبح متخماً بالتجاوزات

العازمي: رجال الإطفاء يسطرون ملحمة بطولية في كل مناسبة وإنصافهم واجب

أكد النائب حمدان العازمي ضرورة إنصاف رجال الإطفاء وتقديرهم بما يستحقون ومساواتهم بالعسكريين في وزارتي الداخلية والدفاع، مشيرا إلى أنه لولا فضل ثم يقظة رجال الإطفاء لكنا الآن نعيش كارثة بسبب الأمطار التي ضربت البلاد خلال اليومين الماضيين، مبينا أن رجال الإطفاء قدموا مع زملائهم من رجال وزارة الداخلية ملحمة بطولية أنقذوا من خلالها أرواح العديد من المواطنين والمقيمين، وغطوا بأفعالهم على سوءات وزارة الأشغال التي ظهرت بمظهرها الحقيقي، وبان فسادها وتدهور المرافق التابعة لها.

وقال العازمي في تصريح له أمس إنه سيقدم اقتراحا بجعل مهنة الإطفاء من المهن الشاقة، وذلك بعد ما قدمه ويقدمه رجالها في كل مشكلة تصيب البلاد، مستذكرا الحرائق التي ضربت أمغرة وأرحيه وغيرها من المناطق، والتي كان فيها رجال الإطفاء في طليعة من يقومون بواجبهم ويضحون بأرواحهم من أجل أرواح وممتلكات المواطنين.

واستغرب العازمي من عدم الاهتمام بالإطفائيين وتلبية مطالبهم وتذكرها فقط عند وقوع حدث جلل، مشيرا إلى أنهم يعيشون وسط المخاطر بشكل دائم ويدافعون عن أمن سلامة البلاد، ورغم ذلك تقابل مطالبهم بالتعسف والتجاهل، معلنا أنه سيقوم بتبني مطالبهم ومطالب جميع المهمشين على أرض هذا الوطن.

ولفت إلى أنه ورغم أهمية الدعم الذي يقدم للدول الشقيقة والصديقة، إلا أن أبناء الكويت في حاجة أكثر للدعم والعناية، داعيا إلى ضرورة النظر إلى معاناة الداخل كما ينظر إلى معاناة الخارج، لافتا إلى أن دولة قطر تمنح أبناءها رواتب ضخمة وتعلل ذلك بأنه جزء من توزيع الثروة «ونحن هنا نوزع ثرواتنا على عدد من الناس لا يتعدى أصابع اليدين ونترك الشعب ليواجه أزماته المتفاقمة دون أن نهتم ونشعر بها».

في سياق متصل، أكد العازمي أن ما حدث خلال الأيام الماضية من تدهور لمرافق الدولة، وتعريض حياة المواطنين للخطر، وظهور البلاد بهذا المظهر السيئ أمام زعماء وقادة العرب وأفريقيا بسبب سقوط الأمطار على البلاد لن يمر مرور الكرام.

وأشار العازمي إلى أن ملف وزير الأشغال أصبح متخما بالتجاوزات، لافتا إلى أنه حذر الوزير من التهاون في التعامل مع الأمطار قبل وقوعها ومنذ أن بدأت التحذيرات الداخلية والخارجية باحتمال وجود أمطار غزيرة، ورغم ذلك لم نجد صدى لتحذيراتنا، وحدث ما حذرنا منه من خراب للبنى التحتية ووقوع 3 حالات قتلى وعشرات الحوادث، بالإضافة إلى التعامل السيئ للحكومة وإعلامها الرسمي مع الأزمة وكأن هذه الأمطار لا تسقط في بلادنا.

حمدان العازمي

طالبا بإلغاء المشاريع الخاصة بتوسيع المطار الحالي

عسكر والجلال لإنشاء مطار دولي بـ«المطلاع» خارج حدود المناطق السكنية خلال 5 سنوات

تقدم النائبان عسكر العنزي وطلال الجلال باقتراح بقانون في شأن إنشاء مطار دولي خارج حدود المناطق السكنية

مادة أولى: إنشاء مطار دولي في منطقة المطلاع خارج حدود المناطق السكنية خلال مدة أقصاها خمس سنوات.

مادة ثانية: إلغاء جميع المشاريع الخاصة بتطوير وتوسيع مطار الكويت الحالي مع كل ما يترتب على ذلك من عقود وقرارات.

مادة ثالثة: تخصيص مطار الكويت الدولي الحالي للاستخدام الرسمي فقط.

مادة رابعة: اقتطاع جميع المساحات الزائدة من المطار الحالي وتسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

مادة خامسة: إعادة تنظيم وتأهيل المنطقة المذكور في المادة الرابعة من أجل جعلها منطقة سكنية تلبي احتياجات المواطنين.

مادة سادسة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة سابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن إنشاء مطار دولي خارج حدود المناطق السكنية على ما يلي:

انطلاقا من الحرص الشديد على وضع الخطط اللازمة لتحسن مستوى الخدمات ووضعها على أسس علمية وعملية تراعي الواقع والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وحيث ان الدولة أناطت بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية توفير المسكن الملائم للمواطنين وذلك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتضمين تلك الأفكار التنموية في خطط الدولة الإستراتيجية وحيث إن الطلبات المتزايدة لتوفير السكن قد أدى إلى تضخم وزيادة عدد المستحقين للرعاية السكنية.

وحيث إن الأراضي الفضاء المجاورة للضواحي القديمة لم تعد تلبي الطلبات المتزايدة على المساكن لذلك لابد من فتح آفاق جديدة للتنمية والاستثمار ومنها إيجاد الأراضي الفضاء المناسبة بيئيا لإعادة تنظيمها وتأهيلها وتوزيعها على المواطنين.

ولما أصبح موقع مطار الكويت الدولي الحالي ضمن المناطق السكنية وأن طاقته الاستيعابية لم تعد تلبي الاحتياجات الأساسية وزيادة حركة المسافرين في العدد والمدد الزمنية، الأمر الذي حدا بنا إلى تقديم هذا الاقتراح بقانون الذي أوجب في مادته الأولى على إنشاء مطار دولي ضمن المعايير الدولية يلبي احتياجات البلد وأن يكون خارج حدود المناطق السكنية في منطقة المطلاع كما سبق أن أقر ذلك المجلس البلدي خلال مدة أقصاها خمس سنوات على أن تلغى جميع المشاريع والخطط التنموية الخاصة بتوسيع مطار الكويت الحالي مع كل ما يترتب على ذلك من عقود وتخصيص المبالغ المعتمدة لذلك لبناء المطار الجديد كما جاء في المادة الثانية نفسها.

كما تحدثت المادة الثالثة عن تخصيص المطار الحالي للاستخدام الرسمي للدولة أي اقتصاره على استقبال وسفر الوفود الرسمية الخاصة بالدولة وهنا خصصت المادة الرابعة المساحات الزائدة من المطار الحالي لمؤسسة الرعاية السكنية، وألزمت المادة الخامسة على الجهات الحكومية بإعادة تنظيم وتأهيل المنطقة المذكورة في المادة الرابعة من أجل جعلها منطقة سكنية تلبي احتياجات المواطنين.

عسكر العنزي

طلال الجلال